**عن الحوثية والزيدية والهاشمية والفتن الأخرى**

عبدالسلام العنسي:
**الحوار المسئول**

د. عادل الشجاع:
**أسلمة السياسة**

د. عوض باشراحيل:
**الفكر الاستراتيجي للرئيس**

د. حمود قرحة:
**كفى خطيئة**

د. علوي طاهر:
**الخصائص القيادية**


# الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

غير مخصص للبيع

أسبوعية- سياسية

السنة الخامسة والعشرون

١٦ صفحة | العدد (١٢٥٦) - الاثنين ١ رجب ١٤٢٨هـ - الموافق ١٦ يوليو ٢٠٠٧م | ٢٠ ريالاً


### بتهم الفساد

## إقالة مسئولين والتحقيق مع آخرين في وزارة الشباب

□ صنعاء ـ «الميثاق» :

□ كشفت المصادر ان توجيهات اصدرها وزير الشباب والرياضة للمختصين في وزارته بالتحقيق عن مصير المخصصات المالية المرصودة للمراكز الصيفية في احدى المحافظات النائية.

وقالت المصادر لـ«الميثاق» ان مدير مكتب الشباب والرياضة في احدى المحافظات النائية الجنوبية الشرقية- قام بإيداع المخصصات المالية المرصودة من قبل وزارة الشباب للمراكز الصيفية في المحافظة في حساب خاص به بدلاً من ايداعه في الحساب الخاص بلجنة المراكز في المحافظات.

واضافت المصادر ان الوزير حمود عباد طالب المسؤول بإعادة المخصصات الى حساب اللجنة وتسليمها للجنة المنظمة إلاّ ان مدير مكتب الشباب والرياضة رفض اعادة النقود.. وأكدت المصادر ان الوزير وجه بإعداد قرار اقالة لمدير المكتب واحالته الى نيابة الأموال العامة مباشرة.

وفي سياق جهود الوزارة في محاربة الفساد المالي والاداري توقعت المصادر ان يصدر وزير الشباب والرياضة خلال الساعات المقبلة قراري إقالة بحق اثنين من مديري العموم التابعين لوزارته لإرتكابهما مخالفات مالية وادارية.

### رئيس هيئة مكافحة الفساد لـ«الميثاق» :

## سنحارب مع منظمات المجتمع ومؤسسات الرقابة والقضاء

□ أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد احمد محمد الآنسي ان الهيئة لن تتولى مكافحة الفساد بذاتها، بل ان منظمات المجتمع المدني ستكون الأعمدة الاساسية التي تعمل معها في هذا الواجب الوطني.

مشيراً في تصريح لـ«الميثاق» الى انه سيتم تجنيد المجالس المحلية والمؤسسة الدينية والصحافة، وغير ذلك لهذه المهمة.

مؤكداً ان الهيئة قادرة على اداء واجبها في مكافحة الفساد، وتدرك يقيناً ان هناك ارادة سياسية صادقة لاجتثاث هذه الظاهرة، وهذا يزيدنا في الهيئة ثقة واصراراً على العمل لمكافحة الفساد بكل ثقة.

وقال رئيس الهيئة الوطنية لعليا لمكافحة الفساد ان الهيئة منذ أداء اعضائها اليمين القانوني وهي في انعقاد مستمر، وقد باشرت مهامها مستشعرة حجم المسئولية الوطنية الملقاة عليها.

وعن أولويات المهام المطروحة في اجندة الهيئة في الوقت الحاضر قال الاخ احمد محمد الآنسي :

تأسيس الهيئة تأسيساً صحيحاً هو أول عمل أمامنا حيث نقوم بوضع رؤية شاملة وعلمية لأهداف الهيئة، وكذلك اعداد اللوائح التنفيذية والتنظيمية لتسيير عمل الهيئة، وكذلك وضع رؤية حول الكادر الذي سيعمل بالهيئة، اضافة الى ذلك فمن أولوياتنا المهمة هو تنسيق عمل الهيئة مع الجهات ذات العلاقة سواء منها الضبطية او القضائية او التشريعية او الرقابية او غير ذلك.

موضحاً ان البناء المؤسسي للهيئة هو الهم الأكبر الآن باعتباره الاساس لتنفيذ مهامها..

مشيراً الى انه سيتم الاستفادة من تجارب الاشقاء والاصدقاء الذين انشئت لديهم هيئات مكافحة فساد من أجل تجنب الاخطاء، وتجاوز الصعوبات التي واجهتهم، وكل ذلك وغيره هو من أجل ضمان البناء المؤسسي للهيئة بشكل صحيح لتتمكن من مكافحة الفساد وتجفيف بؤره في البلاد.

### بينهم مدير مكتب أمير قطر:

## أعضاء في لجنة صعدة يتعرضون لإطلاق نار

□ تعرض ياسر العواضي وسلطان العتواني عضوا اللجنة الرئاسية المشرفة على إنهاء الفتنة في صعدة والمقدم ناصر العطية مدير مكتب أمير دولة قطر ظهر أمس في قرية آل غبير منطقة آل الصيفي لاطلاق نار استهدف السيارة التي كانت تقلهم، وقد اسفر عن هذا الاعتداء اصابة شخصين من الحراسة المرافقة.. فيما عادت اللجنة الي صعدة عقب الحادث.

واوضح الشيخ ياسر العواضي الناطق الاعلامي باسم اللجنة ان من قاموا باطلاق النار على بعض اعضاء اللجنة هم من اتباع عبدالملك الحوثي ممن لم يمتثلوا لتوجيهاته في وقف اطلاق النار.. مشيراً الى ان حادث الاعتداء أثار استياء البقية، ولايعبر بأي حال عن التوافق القائم لأنهاء الفتنة في صعدة... وقال العواضي : ان اللجنة الرئاسية كانت قد كلفت مجموعتين ظهر أمس للقيام بالاشراف على نزول المتمردين من الجبال المجموعة الأولى توجهت الى منطقة آل الصيفي وعزان وآل غبير وجبل غرابة، فيما توجهت المجموعة الثانية الى منطقة بن معاذ.. وقد وصف المتحدث باسم اللجنة الحادث بالعمل الاجرامي الغادر، وقال انه لن يثني اللجنة عن مواصلة مهمتها الوطنية العظيمة رغم كل الصعاب التي تواجهها ميدانياً في العمل من أجل انهاء الفتنة.

## الأكوع: حريصون على أمن الصومال وسنساعد في صياغة الدستور

□ أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون السياسية علي حرص القيادة اليمنية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وقيادة المؤتمر الشعبي العام وكذلك أبناء الشعب اليمني على أمن واستقرار ونمو وتطور الصومال الشقيق وأن اليمن ستعمل في حدود امكاناتها لدعم الأخوة في الصومال وامكانية اتاحة الفرصة لاعضاء لجنة صياغة الدستور الصومالي التي تزور بلادنا حالياً للاطلاع عن كثب على مراحل اعداد وصياغة الدستور اليمني والاستفادة من الخبرات القانونية الوطنية في هذا المجال.

وقدم الاستاذ عبدالرحمن الأكوع لدى لقائه السبت، اعضاء صياغة الدستور الصومالي برئاسة السيد اسماعيل احمد نور والسيد عبده كافي معلم نائب وزير الشئون الفيدرالية الدستورية للصومال بالأمم المتحدة شرحاً تفصيلياً للخطوات التي مرت بها اليمن منذ تأسيس المؤتمر الشعبي العام وتشكيل لجنة الحوار الوطني وصياغة الميثاق الوطني الوثيقة التي أجمعت عليها كافة القوى السياسية في البلد عند تأسيس المؤتمر وطرحه على كافة فئات الشعب للمشاركة في صياغته وتضمينه الأهداف التي يطمح الشعب الي الوصول اليها.

مشيراً الى أن مستوى الأمن والاستقرار الذي تحقق للبلد في تلك الفترة بسبب اتفاق الاطياف السياسية وانصهارها في بوتقة واحدة تحت مظلة المؤتمر الشعبي العام.

## محافظ شبوة: إحالة المتهم بإطلاق النار على الخبراء الأجانب إلى القضاء

□ قال محافظ شبوة ان المتهم بإطلاق النار على الخبراء النفطيين الأجانب العاملين في شركة أوكسي في حقل (جنت هنت) بشبوة سيحال خلال اليومين القادمين إلى الأجهزة القضائية المختصة لإستكمال التحقيقات معه والبت في القضية شرعاً.. مشيراً الى ان التحقيقات الأولية مع المتهم كشفت بأنه يعاني من حالة نفسية..

الجدير بالذكر ان عدداً من الخبراء الأجانب تعرضوا في ٢٣ يونيو الماضي لإطلاق نار في منطقة عسيلان واسفر الحادث عن مقتل هندي واصابة خمسة خبراء أجانب آخرين.. اضافة الى اثنين من الحراس اليمنيين باصابات مختلفة.

وأوضح المحافظ لـ«الميثاق» ان محافظة شبوة لاتعاني من أي اختلالات أمنية أبداً، بل انها تنعم بالأمن والاستقرار والشركات النفطية الأجنبية العاملة فيها لاتواجه أية مشاكل على الاطلاق.

مشيداً بالدور الوطني لأبناء شبوة في تحقيق الأمن والاستقرار، ونوه الى ان هناك حملة مغرضة تهدف الاساءة لأبناء المحافظة بشكل واضح عبر تضخيم بعض الحوادث وتوظيفها لأغراض رخيصة عبر أبواق اعلامية مشبوهة حسب تعبيره.

## مسئولون حكوميون يخالفون قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

□ صنعاء ـ «الميثاق» :

□ كشفت الحكومة ولأول مرة عن مخالفات للمنظمات الاهلية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية والذي يصل عددها الى ١١٠ جمعيات في مختلف محافظات الجمهورية.. ففي دليل المنظمات الاهلية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية الصادر هذا الاسبوع عن الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تم رصد مآخذ على تلك المنظمات أبرزها ظهور عدد من المسئولين الحكوميين في رئاسة الجمعيات والمنظمات الاهلية من وزراء ووكلاء وزارات ومدراء ادارات وخاصة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الأمر الذي يتناقض مع قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية، وتكرار بعض الأسماء في تولي مناصب قيادية في أكثر من جمعية أحدهم يتولى منصب الرئيس في جمعية ومنصب الامين العام في جمعية اخرى في نفس الوقت..

وأكد الدليل الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه ان بعض الجمعيات ذات طابع عائلي حيث تشكل الهيئة الادارية للجمعية من اعضاء تربط بينهم علاقة قرابة من الدرجة الاولى، كما يظهر عدد من وجهاء المجتمعات المحلية في قيادة الجمعيات والمنظمات الاهلية كامتداد لنفوذهم الاجتماعي الأمر الذي يقلل من فاعليتها الانمائية ويعيق ظهور الجماعات الحديثة.

ووفقاً للدليل فإن هناك غياباً كلياً لعملية التشبيك بين المنظمات الاهلية العاملة في مجال البيئة والموارد الطبيعية، والسائد هو تنسيق يشمل جمعيتين او اكثر غالباً لايستمر لوقت طويل، كما توجد ٧ جمعيات لها عضوية في شبكات عربية او محلية لكنها لم تستفد من هذه العضوية بالاضافة الى وجود عدد من الجمعيات انتهت مشروعية هيئاتها الادارية منذ سنوات ولم تسع الى تجديد مشروعيتها كما ينص القانون.

## النيابة تحقق مع لجنة صرف بدل طبيعة عمل معلمين

□ شرعت نيابة الأموال العامة بمحافظة إب في تنفيذ الاجراءات القانونية بحق لجنة صرف مستحقات بدل طبيعة العمل لمدرسي مديرية العدين.. وكانت اللجنة المكونة من مكاتب الخدمة المدنية، المالية، التربية في المديريات، وشئون الموظفين بمركز المديرية وآخرين ضمن المكلفين ميدانياً بصرف بدل العمل لمدرسي الفرع منتصف الشهر الماضي والبالغة (٣٩) مليون ريال و(٩٧٣,٠٦٠) ريال.. قد نسب لها مخالفة الأوامر برفض توجيهات ايقاف الصرف لمدرسين منقطعين عن العمل ومدرسين ليسوا في الميدان يصل عددهم الى ٤٣ مدرساً.

وكشفت تقارير المجلس المحلي بمديرية فرع العدين انه على الرغم من مخالفة اللجنة للتوجيهات المرفوعة لها بالتوقيف وعدم الصرف لهؤلاء طبقاً للقانون إلاّ انها قامت ايضاً بخصم مبالغ مالية عن المدرسين تتراوح مابين ألفين الى ١٥ألف ريال على المدرس الواحد.